العدد 29
دجنبر 2011

أبحاث لسانية

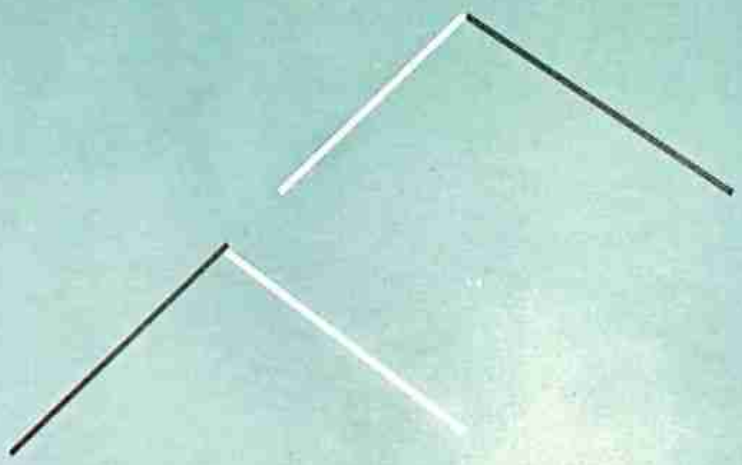

مجلة علمية محكمة
منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط
جامعة محمد الخامس السويسي

جامعة محمد الخامس - السويسي
معهد الدراسات والأبحاث للتعريب

أبحاث لسانية

العدد 29 يناير 2011

منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب شارع علال الفاسي، ص.ب 6211 حسنية الرمال- الرباط

المحتوى

تصدير

الأبحاث باللغة العربية

الباهي، أحمد — المفعول المطلق في البنية الجهية — 7

الرواعي، عبد الصمد — البنية الدلالية والمنطقية للمحمولات السببية والمطاوعة — 37

الزراعي، حسين — لا حملية الإضافة ومواقع الربط الإعرابي — 79

الناجي، محمد — رمز الفعل ورمز الصفة: هل هما متناظران؟ — 105

الأبحاث باللغات الأجنبية

القضاة، أيات خالد — "اكتساب طلبة اللغة الإنجليزية للأفعال الاصطلاحية (المركبة) في مرحلة البكالوريوس في جامعة اليرموك في الأردن" — 7

زاخر، مروان — "التكافؤ في الترجمة" — 45

عبد الصمد الرواعي
كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الجديدة

البنية الدلالية والمنطقية للمحمولات السببية والمطاوعة

تعد السببية مبدأ رئيسا ضمن الأدبيات والأبحاث الفلسفية والمنطقية واللسانية، نجد له امتدادات جلية في مختلف النشاط الفكري الإنساني والكوني. ويقتضي هذا المبدأ أن لكل فعل أو حدث فاعلا يمثل السبب الذي كان وراء وجود هذا الفعل أو ذاك الحدث. وفي إطار هذا التصور، توصف الظواهر الإنسانية بكونها معلولات لعلل سابقة لها، حيث أنطلوجية الذوات والأشياء والأحداث مرتهنة بمسوغات تبرر وجودها، من الوجهة المنطقية. وتفترض كثير من الأبحاث والتحاليل عدم إمكانية تأسيس النظريات العلمية والاستدلالات المنطقية في ظل غياب قانون السببية. فهذا المبدأ هو الذي يتيح إمكانية بناء أنساق علمية وتصورية عبر إقامة تعالقات منطقية والانتهاء إلى نتائج واستنتاجات تأسيسا على مقدمات وأسباب ومسلمات يتم الانطلاق منها، حيث تكون كفاية النسق التمثيلي مرتهنة بالتماسك المنطقي بين المسلمات والنتائج، وهذا من شأنه إضفاء نوع من الانسجام الداخلي عليه.[1]

---

[1] راجع، في هذا السياق، محمد باقر الصدر (1989: 261)، في كتابه المعنون *"فلسفتنا"*، يقول: "إن من أوليات ما يدركه البشر في حياته العادية مبدأ العلية القائل إن لكل شيء سببا، وهو من المبادئ العقلية الضرورية، لأن الإنسان يجد في صميم طبيعته الباعث الذي يبعثه على محاولة تعليل ما يجد من أشياء وتبرير وجودها باستكشاف أسبابها. وهذا الباعث موجود بصورة فطرية في الطبيعة الإنسانية. وعلى أساس مبدأ العلية يتوقف أولا: إثبات الواقع الموضوعي للإحساس؛ ثانيا: كل النظريات أو القوانين العلمية المستندة إلى التجربة؛ ثالثا: جواز الاستدلال وإنتاجه في أي ميدان من الميادين الفلسفية أو العلمية. فلولا مبدأ العلية وقوانينها لما أمكن إثبات موضوعية الإحساس ولا شيء من نظريات العلم وقوانينه، ولما صح الاستدلال بأي دليل كان في مختلف مجالات المعرفة البشرية".

وتهدف هذه الورقة إلى بلورة تصور لساني حول البنية السببية والمطاوعة للمحمولات من وجهة نظر دلالية ومنطقية، مستثمرين المفاهيم الدلالية والمنطقية بالصورة المتشكلة في نظرية الدلالة الصورية لدى دفدسن (1980) Davidson وبارسنز (1990) و(1995) Parsons، كما نعتمد بعض الافتراضات والتحليلات الواردة في ألكسيادو (1999) ومارنتز (1999) والفاسي الفهري (2000) و(2001) والرواعي (2002) و(2004أ) و(2004ب).

نناقش، في الفقرة الأولى من هذا المقال، طبيعة البنية اللغوية والمنطق الدلالي في تعالقهما بمفهوم السببية. بينما نبحث، في الفقرة الثانية، في قضية البنية المنطقية للمحمولات السببية والمطاوعة لنطور، في الفقرة الثالثة، نظرية للبنيات السببية بناء على فرضية الحدث الضمني. في الفقرة الرابعة والخامسة، نسعى إلى تمديد التحليل الحدثي التحتي إلى الحالات والوقوف عند الكيفية التي بها يتم تسويرها، لنجعلها المدخل الملائم لمقاربة البنيات المطاوعة، في الفقرة السادسة، لنتفحص بنيتها التكوينية، على المستويين الدلالي والمنطقي وبلورة تحليل لها في إطار فرضية الحالة الضمنية.

1. السببية بين اللغة والمنطق

جليٌّ أن للسببية عددا من التمظهرات اللسانية والمنطقية. إذ أن معظم التبريرات السببية التي يلجأ إليها الفكر البشري غالبا ما تتمظهر، من وجهة لسانية، من خلال مجموعة من التعبيرات اللغوية والمقولات المعجمية من قبيل: تسبب في، أدى إلى،

أفضى إلى، جَعَلَهُ يفعل، نتج عن، ترتب عن، يقتضي، يستلزم، يستدعي، يعد السبب في، يشكل العلة الكامنة وراء. وتمثل المعطيات التالية عينة ممثلة لذلك:

(1) أ) تسبب الإعصار في خسائر فادحة

ب) أدى الحريق إلى إتلاف المحصول

ج) ترتب عن الأمطار الغزيرة انهيار الجسر

د) جعله التهديد يتراجع عن مواقفه

فواضح أن الإعصار يعد المتسبب في إفراز مجموعة من الخسائر باعتبارها نتاجا لحدوث الإعصار. ويمثل الحريق العلة المسؤولة عن ذهاب المحصول. كما أن انهيار الجسر حالة نتجت عن حدث سابق يكمن في هطول الأمطار. بينما يعتبر التهديد السبب الذي حمل المتكلّم عنه يقوم بعملية مراجعة مواقفه، إذ لولا حدوث الإعصار ما كانت الخسائر، ولولا الحريق لما انتهى المحصول نحو التلف، كما أنه ما كانت ثمة إمكانية لإعادة المتكلم عنه النظر في مواقفه ومعتقداته وتصوراته لولا فعل التهديد الذي تم تلقيه.

غير أن ثمة بنيات تركيبية تشتمل على الدلالة السببية أو الجعلية دون احتوائها على عبارة لسانية تشير إلى المتسبب في الحدث أو مقولة معجمية تعبر عن العلة الكامنة خلف إفراز المعلول. بالرغم من ذلك، فهي تتضمن بنية سببية، من وجهة نظر منطقية، كما تدل على ذلك النماذج التركيبية التالية:

(2) أ) أخرج أحمد الرجلَ من البيت

ب) جعل أحمد الرجل يخرج من البيت

ج) كان أحمد السبب في خروج الرجل من البيت

د) قتل العدو الأبرياءَ

ه) فتح الطفل الباب

و) كسَرَ الخادمُ الصحون

فالتراكيب الواردة في (2) تحتوي على علاقة سببية بين معلول (مجعول) وعلة (جاعل)، حيث تستلزم البنية التركيبية (2أ) أن (أحمد) يمثل دور العلة المتسببة في عملية خروج (الرجل)، فهو الجاعل الذي تسبب في تحقق حدث الخروج، وإن كان (الرجل) يمثل المنفذ الحقيقي لهذا الحدث باعتباره مجعولا. كما أن العدو في (2د) يمثل الجهة المتسببة في موت الأبرياء. مثلما أن عملية فتح الباب في (2هـ) تتوقف على الحدث الذي قام به الطفل لينتهي الباب إلى حالة الانفتاح، تماما كالصحون التي صارت مكسورة بفعل الحدث الذي صدر عن الخادم، كما في (2و). فهي جميعها قضايا تدل على السببية أو العلية التي تقتضي وجود جاعل بوصفه العلة المتسببة في إنجاز الأحداث (الإخراج، القتل، الفتح، الكسر) المشار إليها في (2).

وتقتضي البنية السببية (causativity) أو الجعلية، من الوجهة الدلالية، حضور خمس مقولات دلالية تتمثل في المسبِّب (causer) أو الجاعل الذي يمثل القوة العلية الأصلية وراء وقوع الحدث، ثم الحدث السببي (causative event) أو الجعلي بوصفه يحيل على الفعل أو الحدث الذي قامت به الذات المتسببة لدفع الحدث إلى عتبة

التحقق والحصول. وتكمن المقولة الدلالية الثالثة ضمن البنية السببية في الذات المجعولة بوصفها المنفذ الحقيقي للحدث، ثم مقولة الحدث المحوري (thematic event) الذي نفذته الذات المجعولة وعملت على إنجازه، على نحو فعلي ومباشر. ينضاف إلى ذلك المسبَّب أو الأثر (effect) الذي ينتج عن الحدث أو الفعل الذي أنجزته الذات المجعولة من حيث إن هذا الفعل يمثل حالة ناتجة (resultativestate) متجسدة في كون الذات المجعولة طرأ عليها تحول فضائي متمثل في الانتقال من الحلول في البيت إلى حالة التواجد خارج البيت. ومن الممكن رصد المقولات الدلالية المشكلة للبنية السببية وفق المنطق الذي يحكم مسار تحقق الحدث السببي ويضبط سيرورة تراتبيته، من خلال الترسيمة التالية:

(3) الذات المتسبِّبة (الجاعل) ← السبب/الجعل (حدث سببي) ← الذات المجعولة (المنفذ الحقيقي) ← الحدث المحوري ← المسبَّب/ الأثر (الحالة الناتجة).

وتميز الأدبيات اللسانية بين أنماط مختلفة من الأحداث السببية تأسيسا على معيار البنية اللغوية ومنطق الدلالة. ونتناول الآن، هذين المعيارين في علاقتهما بالبنية السببية في الفقرتين الفرعيتين المواليتين.

1.1. البنية اللغوية للسببية

على مستوى البنية اللغوية، يمكن أن نقيم تمايزا بين صنفين من السببية: سببية تحليلية (analytic) أو معجمية (lexical) وسببية تركيبية (syntactic) أو صرفية (morphological). وتقتضي السببية التحليلية تضمن البنية أكثر من مقولة معجمية معبرة عن الدلالة السببية حيث تشتمل البنية على محمولين كل محمول مستقل عن

الآخر، معجميا: يدل المحمول الأول (جعل)، في (2ب)، على الحدث السببي من حيث هو محمول دامج في ارتباطه بالذات المتسببة (أحمد). ويحيل المحمول الثاني، بما هو محمول مدمَج، على الحدث المحوري (يخرج) بوصفه أثرا ناتجا في تعالقه مع الذات المجعولة المنفذة له (الرجل). فحدث الخروج مسبَّب أو أثر مرتبط بالذات المنفذة ناتج عن الحدث السببي (جعل). بينما تستلزم السببية التركيبية تجلي المحمولين، الموما إليهما، في مقولة معجمية مركبة ومندمجة من خلال انصهارهما عبر سيرورة صرفية بواسطة الضم (merge) المعجمي من خلال صعود المحمول المعجمي (lexical predicate) إلى المفعول السببي المجرد (جعل). ويتحقق المحمول السببي/الجعلي، صرفيا، عبر لواصق صرفية مندمجة بالمحمول الفعلي أو الاسمي الرئيس، مثل دمج صوت الهمزة في الموقع الأول من بنية المحمول، كما في التركيبين (4أ)، أو تضعيف الموقع الوسط منه، كما في المعطيين (6ب). وقد تغيب اللاصقة الصرفية المعبرة عن المحمول السببي، كما هو الحال مع البنيات التركيبية الواردة في (5)، حيث نفترض أن المحمول السببي في هذا النمط من البنى عبارة عن مقولة مجردة غير متحققة، صوتيا، غير أن لها حضورا في البنية الدلالية والمنطقية والتأويلية للتركيب. وتوضح النماذج التالية السمات الصرفية المميزة للبنية السببية:

(4) أ) أضعفَ اللاعبُ قدرةَ الخصم على المواجهة

ب) ضعَّفَ الفيزيائي حجمَ المادة

(5) أ) كَسَرَ الرجلُ النافذةَ

ب) قَتَلَ المجرمُ البريءَ

وبناء على نظرية التفكيك الدلالي لبنية المحمول بالصورة المتشكلة في عدد من الأبحاث والدراسات،[2] نفترض أن الدلالة السببية تظهر من خلال توارد فعلين أو محمولين: فعل جهي (aspectual) خفيف (light) مجرد (abstract)[3] يتمثل في المحمول الجعلي السببي (جعل) وفعل معجمي محوري (thematic) رئيس محقق، صوتيا، يكمن في (مات). ولتكوين بنية سببية، يقوم الفعل الخفيف المجرد بضم وإدماج الفعل المحوري لتشكيل صورة صرفية ومعجمية مركبة متكونة من محمولين كل محمول له بنية دلالية يسوغ فيها ذاتا مشاركة في الحدث السببي. واستنادا إلى هذه الافتراضات، نفترض أن البنية التركيبية الواردة في (2د) بنية سببية تتضمن فعلا خفيفا مجردا غير منظور ينهض بدور تسويغ وجود الذات المتسببة/الجاعل (causer). في حين يسوغ الفعل الرئيس المحوري (قتل) الدور الدلالي المحور (theme) بالنسبة لحدث الموت، بما أن الذات المجعولة ليست منفذا، على غرار حدث الخروج الوارد في (2أ)، بقدر ما هو مفعول له ومتأثر بعامل خارجي متمثل في الذات السببية، بخلاف حدث الخروج الذي يسوغ الدور الدلالي المنفذ، طالما أنه يحيل على المنجز الحقيقي والمنفذ الفعلي الذي ساهم في تحقق الحدث. ويتم هذا التشكل تأسيسا على سيرورة الاندماج (incorporation) التي تتيح إمكانية الحصول على بنية (قتل) المشتقة من خلال انتقاء/ضم (جعل) لبنية قضوية لازمة منفية تمثل مفعول/محور/موضوع الفعل السببي المجرد تكمن في (البريء غير حي). ويمكن التمثيل لهذه البنية السببية من خلال التمثيل الصوري في (6):

---

[2] يرجع، في هذا الصدد، إلى مكاولي (1968) McCawley ولايكوف (1970) Lakoff ولرسن (1988) Larson وهارلي ونوبير (1998ب) Harley & Noyer ومارنتز (1997) و(1999) Marantz.

[3] للتفصيل في المسوغات النظرية والتجريبية الداعمة لفرضية الفعل الخفيف ولمحتواه ووظائفه البنيوية (التركيبية) والدلالية، أحيل كراتزر (1996) Kratzer وكولينز (1997) Collins ومارنتز (1997) و(1999) وهارلاي ونوبير (1998ب) وألكسيادو (1999) Alexiadou وأراد (1999) Arad والرواعي (2004أ) و(2004ب).

(6) (جعل س (ص يصير (ليس حيا))).

2.1. المنطق الدلالي للسببية

على مستوى المنطق الدلالي للبنية السببية، يمكن أن نؤسس فرقا دلاليا ومنطقيا دقيقا بين السببية المباشرة (immediate causation) أو القسرية (coercive) وبين السببية غير المباشرة أو غير القسرية. وتتمثل المحمولات السببية القسرية أو المباشرة في غياب وسيط (intermediate) يقوم بوظيفة تنفيذ الحدث بين الذات المتسببة والذات المنفذة اللتين تتماهيان في ذات واحدة، كما في (2هـ)، باعتبارها تشكل نمط المحمولات أو الأحداث التي يقع فيها فعل المنفذ على الذات المفعولة/المجعولة عبر تلقيها أثرا من الفاعل/المنفذ، حيث تنتفي منفذية الذات المجعولة في هذه الحالة، كما هو الشأن مع موضوع الحدث السببي (الباب) في (2هـ). وارتباطا بذلك، يمكن اعتبار المركب الاسمي (الطفل) ممثلا لدور دلالي مزدوج يكمن في دور العلة (الذات المتسببة في الحدث ولو بالتصميم أو التفكير الذهني أو القيام بفعل معين لحدوث انفتاح الباب) ودور المنفذ (الذات التي تقوم بإنجاز حدث الفتح مباشرة). ومن الجائز عدُّ محمولات حدثية من قبيل: فتح، كسر، قتل، تهديم، طعن، ضرب. نماذج دالة على السببية القسرية أو غير المباشرة.

في حين تتسم المحمولات السببية غير القسرية أو غير المباشرة بكونها محمولات تشتمل في بنيتها الدلالية على وجود وسيط يضطلع بمهمة تنفيذ الحدث المحوري وتحقيقه بوصفه ذاتا منفصلة من الوجهة الأنطلوجية عن الذات العلية/السببية ومفارقة لها، كما هو الحال في البنية التركيبية (2أ) من حيث هي بنية

تشتمل على محمول حدثي تنفصل فيه الذات السببية (أحمد) عن الذات المنفذة في عملية حصول حدث (الإخراج): فـ(أحمد) يرمز لدور دلالي يكمن في كونه العلة والمتسبب غير المباشر في خروج (الرجل) بواسطة حدث سببي كالطرد أو التهديد مثلا. بينما يمثل (الرجل) دور المنفذ الدلالي لهذا الحدث المحوري عبر الخروج الذاتي دون حاجته إلى ذات أخرى تلحق به فعلا/أثرا به يتأثر وينفعل. ويمكن أن نعتبر حدث (الإخراج) حدثا غير قسري لكون الذات المجعولة (الرجل) هي المنفذ ذاته لحدث الخروج والمحققة إياه، بحكم اختيارية التنفيذ لدى الذات المجعولة/المنفذة في هذه الحالة، بخلاف إذا كان المركب الاسمي المفعول أو المجعول الذي يقع عليه الفعل غير متسم بالسمة [-حي] كـ(كتاب) في (7أ) الذي تنتفي عنه سمة المنفذية. إذ، هنا، تكون الذات المتسببة هي ذاتها الذات المنفذة، أو كان ثمة اشتراك إحالي (co reference) بين المسبب والمجعول اللذين يقتسمان السمات الإحالية نفسها كالقرينة "س" التي تدل على التماهي بين الذاتين، كما في بنيات تركيبية من قبيل (7ب) حيث لا وسيط، هناك، في الحالتين معا:

(7) أ) أخرج أحمدُ الكتابَ من الدرج

ب) درَّبَ العداءُ س نفسَه‌س على المقاومة

ويصح اعتبار محمولات حدثية مثل: إخراج، إدخال، تحفيز، تشجيع، تفهيم، تعليم، تدريب، تمرين. نماذج ممثلة للسببية غير القسرية. ونقترح المبدأ الوارد في (8) بوصفه مبدأ يتيح إمكانية التمييز بين الحدث السببي القسري والحدث السببي غير القسري:

(8) يكون الحدث السببي غير قسري إذا وفقط إذا كانت الذات المجعولة تتسم بـ[+إرادة، +منفذية]

ولعل التغاير الحادث بين السببية القسرية وغير القسرية من الموضوعات ذات الصلة بالتمايز الناشئ بين السببية (causativity) وبين المنفذية (agency). واقترانا بهذا الموضوع، يمكن أن نسجل النقاش الذي نجد له امتدادات في الأدبيات اللسانية حول التمايز أو التماهي الكامن بين مفهوم السببية التي قد تقتضي المنفذية أو لا تقتضيها وبين المنفذية التي ترتبط بالدلالة السببية والمنفذية التي تتحلل منها.

2. البنية المنطقية للمحمولات السببية

نهدف، في الفقرات الموالية، إلى بلورة تحليل نسقي للمعطيات والوقائع المتعلقة بالمحمولات السببية في ضوء الملاحظات الوصفية والتفسيرية السالفة وفي إطار الدلالة المنطقية، التي نسعى من خلالها إلى الإمساك بتعميمات دالة حول البنية الدلالية والصورة المنطقية للمحمولات/الأحداث السببية، عبر توظيف المفاهيم النظرية الواردة في دفدسن (1980) وبارسنز (1990) والفاسي الفهري (2000) و(2001)، كما نعتمد على بعض الافتراضات والنتائج التي تم تطويرها في ألكسيادو (1999) والرواعي (2002) و(2004أ) و(2004ب). وإذا كانت المحمولات السببية (causative predicates) والمحمولات المطاوعة (inchoatives pedicates) تثير إشكالات عديدة وتلقت معالجات مختلفة، فإننا نحاول أن ندقق النظر في هذا الموضوع ومقاربته في إطار نظرية تسوير (quantificational theory) الحدث، بحكم

تخويلها إمكانية الكشف عن خصوصية هذه التراكيب التي تحتوي، عادة، على أحداث متعددة أو حدثيات (eventualities)[4] مركبة من أحداث وحالة (state).

وارتباطا بموضوع السببية، يمكن ملاحظة أن عددا من اللغات الطبيعية تتيح تناوبات واضحة بين البنيات السببية/الجعلية والبنيات المطاوعة، ومن ثم بين التعدية (transitivity) واللزوم (intransitivity)، كما يبدو من التقابلات، أدناه:

(9) أ) كسَرَت المرأةُ النافذةَ

ب) انكسرت النافذةُ

ج) أبطأَ الرجلُ الطفلَ

د) أبطأَ الطفلُ

ه) Mary closes the door

و) The door closes

إن المحمولات المتعدية في (9أ-ج-هـ) تشتمل على بنيات سببية لكون الصورة المتعدية للمحمول تعبر عن صياغة صورية من النمط الوارد في (10أ)، حيث دلالة السببية واردة. في حين أن المحمولات اللازمة في (9د-و) عبارة عن تراكيب مطاوعة، لاستلزامها لدلالة الصيرورة دون دلالة السببية. وهي لأجل ذلك، تتخذ صورة من قبيل (10ب):

(10) أ) (جعل (أ (س (يصير (ص))))
ب) (صار (س (ص)))

---

[4] نوظف عبارة "حدثيات"، على المستوى الجهي والدلالي، بوصفها مصطلحا يوازي التعبير الإنجليزي (eventualities) لندل به على مختلف أنماط الأوضاع الممكنة من أحداث (events) (بما تتضمنه من إتمامات (achievements) وإنجازات (accomlishements)) وحالات (states) وسيرورات (processes).

فبناء على الصياغة الصورية الواردة في (10أ)، يقتضي حدث كسر المرأة النافذة أن المرأة قامت بجعل النافذة تصير مكسورة، ويستلزم حدث إبطاء الرجل الطفل أن الرجل جعل الطفل يصير مبطئا. واعتدادا بالتمثيل الصوري في (10ب)، فإن حدث انغلاق الباب يعني صيرورة الباب مغلقا دون التأشير إلى الذات التي تسببت في جعله كذلك. وهذا يبين أن الدلالة السببية المتمظهرة، تركيبيا، من خلال الصورة المتعدية تستدعي، دلاليا وبشكل تلازمي، بنية المطاوعة التي تتحقق عبر الصورة اللازمة. فإذا كان الرجل قد قام بفتح الباب، فإن الباب يكون قد صار نحو الانفتاح. أما البنية المطاوعة (أو اللازمة) فلا تقتضي، بالضرورة، البنية السببية (أو المتعدية). فإذا كنا بصدد انغلاق الباب، فإنه لا يمكن أن نستنتج أن هناك أحدا قام بجعل الباب مغلقا. وما يمكن استنتاجه هو أن الباب صار مغلقا. ويوحي هذا بأن المطاوعات، إجمالا، لها علاقة بالصورة اللازمة المرتبطة بالصفة، بما أن البنية المطاوعة تحمل دلالة: "صار "س" "ص" حيث "ص" هي الصفة المرتبطة بها.

ويمنح داوتي (1979) لتراكيب سببية من نمط (11أ) بنية منطقية من قبيل (11ب):

(11) أ) أغلقَ الرجلُ البابَ

ب) (Eج) [(ج (الرجل) جعل (صار (الباب مغلق)))]

حيث ترمز "جعل" للعلاقة بين القضيتين: [ج (الرجل)] وبين [صار (الباب مغلق)] بينما "صار" بمثابة عامل (operator) يحول القضية (الباب مغلق) إلى قضية أخرى (كون الباب صار مغلقا). وبناء على ذلك، يسند إلى البنية التركيبية في (11ب) تأويل دلالي شبيه بالتأويل الوارد في (12):

(12) قام الرجل بحدث جعل الباب يصير مغلقا

ويمكن أن نلاحظ، في هذا الصدد، أن تحليل داوتي في حاجة إلى بلورة وتطوير: فهو تحليل يعاني من ثغرات عديدة يمكن عرضها في الملاحظات الوصفية التالية:

• ليس هناك ما يشير في تحليله، كما يبدو من البنية (11ب)، إلى أن الرجل قد فعل حدثا معينا؛

• إن تحليل داوتي لا يربط بين ما قام به الرجل [ج (الرجل)] وبين [صيروة الباب مغلقا]، بقدر ما يربط القضية التي فعلها بصيرورة الباب مغلقا. فضلا عن ذلك، فإن الشيء المجعول هو عبارة عن قضية وليس حدثا؛

• إن العامل "صار" يدخل على قضية منفية (سالبة)، أي (صار (الباب ليس مفتوحا))، وليس يدخل على قضية موجبة (الباب مغلق)، لأن حالة ما قبل الإغلاق عبارة عن صفة تعبر عن حالة بدئية مناقضة للحالة النهائية الناتجة عن حدث الإغلاق: وهي قضية (الباب مفتوح). وهذا الافتراض قد يوحي بضرورة إدماج عامل النفي في التحليل.

3. تسوير البنيات السببية وفرضية الحدث الضمني

نفترض، انسجاما مع مفاهيم الدلالة المنطقية، أن المحمولات السببية تعبر، عادة، عن احتوائها على بنية مركبة من الأحداث المسورة (quantified events)، بكيفية وجودية (existentially). إذ من المتوقع أن يتضمن التركيب السببي إحالة على حدثين: الحدث السببي (الجاعل) الذي يفعله المنفذ الأول (الذات السببية)، ثم الحدث المجعول الذي يقوم به المنفذ الثاني. لتجسيد هذا الافتراض، ننطلق من البنية التركيبية (13):

(13) أخرج المقاومُ المحتلَّ إلى تخوم المدينة

فبناء على بارسنز (1990) و(1995)، نفترض أن التركيب (13) يشتمل على تسوير حدثين من حيث هو تسوير وجودي: الحدث الذي قام به المقاوم بوصفه يمثل في البنية السببية الحدث الجاعل (كحدث الطرد، مثلا) الذي تسبب في الحدث الذي فعله المحتل، ثم الحدث المحوري الذي قام به المحتل، باعتباره حدثا مجعولا، متجسدا في حدث (الخروج). إذ يتم تأويل التركيب السببي في المعطى (13) على التسوير الوجودي لحدث (الإخراج) من حيث هو حدث مفرد خاص وليس يدل على التسوير الجنسي (generic quantification) الذي يشمل مختلف الأحداث الجزئية (الوجودية) المرتبطة بجنس حدث الإخراج. ووفقا لذلك، ستكون الصورة العامة للمحمولات/الأحداث السببية بنية منطقية من قبيل (14):

(14) (Eح) [منفذ (ح، المقاوم) & أوج (ح) & (Eح') [خروج (ح') & منفذ- محور (ح'، المحتل) & (ح، إلى تخوم المدينة) & أوج (ح') & سبّب (ح، ح')]]

تدل الصورة المنطقية (14) على أن ثمة تسويرا وجوديا للحدث "ح"، كما يرمز إلى ذلك السور الوجودي (E)، حيث يحيل "ح" على حدث (الإخراج) الذي يضطلع فيه (المقاوم) بدور المتسبب والمنفذ غير المباشر في تحقق الحدث الذي وصل إلى عتبة الأوج والنهاية. مثلما تشير البنية المنطقية إلى وجود حدث إضافي يتمثل في "ح'" الذي يؤشر إلى حدث (الخروج) الذي يشغل فيه (المحتل) دورا دلاليا محوريا يكمن في دور "المنفذ" الفعلي والمباشر الذي دفع بالحدث إلى عتبة الإنجاز والتحقق وبلوغ نقطة الأوج والاكتمال، المعبر عنه والدال عليه المحمول الجهي (أوج)، فضلا عن أن "المحتل" يمثل، في الآن نفسه، دور المحور باعتباره موضوع حركة الحدث الذي ينتقل من داخل المدينة إلى تخومها. كما يقتضي هذا التمثيل المنطقي

أن الحدث الأول (ح=الإخراج) كان سببا وعلة في تحقق الحدث الثاني (ح'=الخروج) يمثل فيهما (المقاوم) الجهة الجاعلة والقوة المتسببة في تنشيط حصول الحدث، بينما يشكل (المحتل) الجهة المجعولة والمتأثرة بالحدث السببي، غير أنها تمثل، دلاليا، الذات المنفذة الفعلية والمباشرة لحدث (الخروج) والجهة المحققة له دونما وجود وسيط بينه وبين إنجاز الحدث.

وبناء على هذه البنية الدلالية والمنطقية، يبدو أن هذا التحليل يمسك بعلاقة الاقتضاء المنطقي بين البنية المتعدية والبنية اللازمة. فالصورة المنطقية في (14) تستلزم البنية المنطقية في (15ب) للتركيب الوارد في (15أ)، بيد أن البنية المنطقية في (15ب) لا تقتضي التمثيل المنطقي الوارد في (14):

(15) أ) خرج المحتل إلى تخوم المدينة

ب) (∃ح) [خروج (ح) منفذ – محور (ح، الرجل) & أوج (ح)]

لنتأمل، الآن مليا، التقابل الناشئ بين التركيبين المضمنين في (16) اللذين نسند لهما الصياغتين الصوريتين في (17):

(16) أ) حطَّم القناصُ النافذة

ب) حطَّم الانفجار النافذة

(17) أ) ذ حطم ن (حيث ذ= ذات)

ب) ح حطم ن (حيث ح= حدث)

فبالرغم من التماثل الظاهر بين التركيبين في (16أ) و(16ب) ومن ثم بين صياغتيهما الصوريتين في (17أ) و(17ب)، فإن البنية الأولى يمكن وصفها بأنها أكثر تركيبا وتعقيدا من البنية التركيبية الثانية، بفعل اقتضاء الصياغة الصورية في (17أ) لحدث

ضمني (underlying event) إضافي يتجسد في الحدث الذي فعله (القناص)، والذي نتج أو تسبب عنه حدث تحطيم النافذة. في حين أن البنية التركيبية في (16ب) وبالتالي الصياغة الصورية في (17ب) تحتوي على حدث صريح (explicit event) يشغل موقع فاعل الجعل أو السببي المتجلي في حدث الانفجار، دون اقتضائه حدثا ضمنيا إضافيا. وتأسيسا على هذا التمايز، يمكن أن نسند إلى البنية التركيبية في (16أ) والصياغة الصورية في (17أ) صورة منطقية، من قبيل (18):

(18) (E ح) (منفذ (ح، القناص) & أوج (ح) & (E ح') [تحطيم (ح') & أوج (ح') & محور (ح'، النافذة) & سبَّب (ح، ح')]]

ويمكن أن نفترض، بعد الرواعي (9:2002)، أن هناك حدثين يتساكنان في هذه البنية: حدث التحطيم الذي رمز له بـ(ح') من حيث هو حدث مجعول مسور، بصفة ضمنية، ثم الحدث الضمني الإضافي الذي جرى الترميز له بـ(ح) بوصفه الحدث الذي فعله القناص الممثل للحدث الجاعل الذي تسبب في حدث التحطيم. ولقد تحقق تسوير الحدث (ح)، بكيفية ضمنية، كذلك. بينما تشتمل البنية التركيبية في (16ب) ومن ثم صياغتها الصورية في (17ب) على حدثين: حدث الانفجار الذي تحقق الترميز له في الصورة المنطقية في (18) بـ(ح) من جهة إنه يشكل حدثا مسورا، بشكل صريح، ثم حدث التحطيم الذي يتم التأشير إليه، منطقيا، بـ(ح') بما هو حدث محال عليه، على نحو ضمني. ووفق هذه الرؤية، يتفاعل، ضمن البنية التركيبية في (16ب)، التسوير الصريح: (حدث الانفجار) والتسوير الضمني: (حدث التحطيم).[5] واعتدادا بذلك، ستكون الصورة المنطقية لـ(16ب) هي البنية المنطقية (19):

---

[5] للتمييز بين التسوير الصريح (explicit) والتسوير الضمني (implicit) في علاقتهما بنسق الأفعال ونسق أسماء الحدث، راجع الرواعي (2004أ). وللتوسع في نظرية التسوير وعلاقتها بالتأويل التوزيعي

(19) أوج (ح) & (Eح') [تحطيم (ح') & أوج (ح') & محور (ح'، النافذة) & سبب (ح، ح')]

وتأسيسا على هذا التحليل، إذا كان تفجير القناص ما تسبب في تحطيم النافذة، فإن هذا يوحي بأن القناص يمثل الجهة التي جعلت النافذة محطمة. وتنتج عن ذلك إمكانية التوليف بين البنية التركيبية في (16أ) والبنية التركيبية في (16ب)، لنحصل على البنية التركيبية في (20أ)، وبالتالي تسويغ الجمع بين صورتيهما المنطقية في (18) و(19)، لتكون المحصلة النهائية بنية منطقية مركبة من نمط (20ب):

(20) أ) تفجيرُ القناصِ المكانَ حطَّم النافذة

ب) (E ح) [تفجير (ح) & منفذ (ح، القناص) & محور (ح، المكان) & أوج (ح) & (Eح') [تحطيم (ح') &أوج (ح') & محور(ح'، النافذة) & سبب (ح، ح')]]

وبناء على المعطيات التحليلية السالفة، من الممكن استنتاج أن المحمولات السببية ومن ثم البنيات المتعدية، كما في (14)، تعبر عن اشتمالها على بنية مركبة من الأحداث: (ح) و(ح') اللذين يحيلان على الحدث الجاعل (السببي) والحدث المجعول (المتسبَّب فيه)، على التوالي، بما هما حدثان مسوران، وجوديا. فمن الحجج التي تسند هذا التحليل الدراسات والأبحاث المتأخرة المنجزة حول موضوع بنية الحدث (كريمشو (1990) وألكسيادو (1999) ومارنتز (1999) والفاسي الفهري (2000) و(2001) التي تقر بأن ثمة ترابطا بين التعدية ومن ثم السببية وبين مقولة العدد في الحدث (الذي يشغل مواقع الرؤوس (heads))، خصوصا التراكيب التي تعبر عن

(distributive interpretation) والتأويل الجمعي (collective.i)، يرجع إلى جيل (1995)، وللتفصيل في تسوير المركبات الاسمية النكرات الجمع، ينظر في كارمن سورين (2002أ).

تعدد في سمة الحدث الذي يوازيه تعدد في الموضوعات التركيبية الاسمية (التي تتحيز في مواقع المخصصات (specifiers)) بوصفها تشغل، تركيبيا، وظائف الفاعلية والمفعولية.

وإذا كان هذا التحليل في المسار الصحيح، فإنه يمكن أن نفترض، بعد الرواعي (2004أ) و(2004ب)، أن الحدث السببي: (ح) المتمظهر في صورة الفعل المجرد الخفيف (جعل أو تسبب) في البنية التركيبية في (13) يقوم بتسويغ ضم الموضوع التركيبي الخارجي الذي يُربَط دلاليا بدور الجاعل أو الفاعل السببي ((حE) [منفذ (ح، المقاوم)])، في مخصصه ليمثل دور الذات المتسببة في الحدث، وأن الحدث المجعول الرئيس المتمثل في (خرج) الممثَّل له بـ(ح') في البنية المنطقية يسوغ ضم الموضوع التركيبي الداخلي: ((حE') [منفذ-محور (ح'، المحتل)])، إلى مخصصه، ليعبر عن وظيفة الذات المجعولة أو مفعول السببية.

ومن الوجهة الصرفية، إذا كانت اللاصقة الصرفية للسببية مع المحمولات الفعلية تتمظهر عبر سابقة الهمزة (نحو أخرج= أفعل) أو من خلال الصورة الصرفية المجردة "فعَل" (مثل كسَر وقتَل وقطَع)، فإن اللاصقة الصرفية للسببية مع البنيات الاسمية الدالة على الأحداث، يمكن أن تظهر عبر صور صرفية موسعة، كما في صورتي [إفعال] أو[تفعيل] أو صورة مجردة كما في صورة [فَعْل].[6]

---

[6] يمكن أن نلاحظ، أن التعدد الكامن في سمة الحدث (المحمول) لا يوازيه، بالضرورة، تعدد في الموضوع (المخصص). ولتجسيد ذلك مع البنيات الاسمية الدالة على الحدث، نسوق التقابلات التالية:

(1) أ) قدومُ الرجلِ حال دون تمام ما كان

ب) إقدامُ الرجلِ حال دون تمام ما كان

ج) طوافُ الحاجِّ بالكعبة مرارا

وإذا صح هذا، فإنه يمكن أن نفترض أن هذه الصور السببية بمثابة فعل جهي خفيف مجرد متعد يعكس سمة الحدث: (ح) المتجلي لدى مارنتز (1997) وأراد (1999) وألكسيادو (1999) في الفعل (جعَل أو قام)، الذي يضطلع بتسويغ دور دلالي أعلى: (دور الذات المتسببة (العلة)=الموضوع الخارجي)، من خلال ضمه إلى مخصصه. في حين أن البنية اللازمة، ومن ثم البنية المطاوعة، كما سنبين في الفقرة الموالية، لا تتضمن تعددا في الحدث. وهذا ما يفسر افتقادها للتعدد في الموضوع التركيبي

د) تطوافُ الحاجِّ بالكعبة
هـ) جَمْعُ العالمِ العيناتِ الضروريةَ لبحثه
و) إجماعُ الفُقهاءِ على أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب

حيث يبدو أن اللاصقة الصرفية [أ] ليس لها أية وظيفة دلالية: كالسببية أو المطاوعة أو الانعكاس. إن اللاصقة في [تَفْعال] كتطواف وتجوال لا تحمل هذه الدلالات، لكنها تلعب دور تنشيط سمة العدد في الحدث (الرأس)، معبرة عن دلالة التكرار والتكثير(intensivity). بيد أنها =لا تنشط هذه السمة في الموضوعات التركيبية. وهذا ما يفسر عدم توسيع البنية التركيبية والدلالية فيها. إذ تظل لازمة لا تستضيف محلا إضافيا إلى البنية. وهناك أزواج تركيبية عديدة متعدية إلى محل واحد، وتظل كذلك، رغم إدماج اللاصقة: [أ] إلى البنية، كما يبدو من (2)، إضافة إلى أزواج من قبيل: قَرْض /إقراض، دَمْج/إدماج، غَلْق/إغلاق، شَعْل /إشعال، وَقْف/إيقاف...:

(2) أ) صَهْرُ النارِ الحديدَ
ب) إصهارُ النارِ الحديدَ
ج) حَرْقُ التوحيدي كتبَه
د) إحراقُ التوحيدي كتبَه

إن اندماج اللاصقة [أ] بالبنية الصرفية لأسماء الحدث، في (2)، لا يغير في البنية التركيبية والدلالية لاسم الحدث، ولا تضيف جديدا إلى البنية. ويمكن أن نفترض أن دخول اللاصقة: [أ] أو التحول من الصورة الاسمية: [فَعْل] إلى صورة: [إفعال] لا يقوم بضم موضوع تركيبي أو دور دلالي أعلى إضافي إلى البنية، لكونها لاصقة فارغة/صفرية، دلاليا، لا تنشط سمة العدد في الحدث بسمة حدثية إضافية. مثلما لا تقوم بتنشيط سمة العدد في الموضوع (المخصص). ويبدو أن وظيفتها تنحصر في توسيع البنية، صرفيا.

وتعبر بنى أسماء الحدث عن تقابلات أخرى تنتقل فيها صورة اسم الحدث من صورة:[فَعْل] إلى [تفعيل] بواسطة دمج التاء في الموقع الأول والمد بالياء في الموقع ما قبل الأخير من قبيل: كَسْر/ تكسير، قَطْع/تقطيع، دَغْم/تدعيم، قَتْل/تقتيل.

فالتحول من الصورة الأولى إلى الثانية لا ينتج عنه توسيع البنية، تركيبيا ودلاليا، كما يبدو من المعطى الوارد في (3):

(3) أ) كَسْرُ اللصِّ النافذةَ
ب) تكسيرُ اللصِّ النافذةَ

ولتفسير التقابل الكامن في (3)، يمكن أن نفترض أن هناك سمة حدث إضافية يتم ضمها إلى البنية تتمظهر من خلال إسقاط فعل خفيف ناقص/غير تام، بما أنه لا يسوغ ضم دور دلالي إضافي أعلى، بقدر ما أنه يحتضن سمة الحدث. لأجل هذا الاعتبار، فإن اللاصقة في صورة: [تفعيل]، مع الأزواج التركيبية، أعلاه، ترد للدلالة على التكثير من الحدث والتعبير عن تكرره مرات متعددة، مساهمة في تسوير المحمول (الحدث). يرجع إلى الرواعي (2004 ب). وعن مقاربة للموضوع مع نسق الأفعال، راجع الفاسي (1997: 73) و(2001: 16).

(المخصص)، بما يفيد غياب الشروط التركيبية والدلالية والمنطقية الضامنة لتحقق البنية السببية.

وقبل مباشرة تحليل البنيات المطاوعة والوقوف عند كيفية تسويرها والتمثيل لها، منطقيا، باعتبارها بنيات مضادة ومناقضة للبنيات الدلالية السببية، بالمعنى الذي فصلنا فيه في الفقرة السالفة، سندقق النظر، في الفقرات الموالية، في أنماط الحدثيات بغاية استجلاء الفروق الجوهرية الكامنة بين المحمولات المعبرة عن الأحداث والمحمولات الدالة على الحالات لتكون مدخلا ملائما للكشف عن بنيتها المنطقية، طالما أن البنيات المطاوعة تعبر، بالضرورة، عن تضمنها لحالة ضمنية مسوَّرة.

4. بين الأحداث والحالات

يوصف التمايز بين الحالات وبين باقي الحدثيات: (السيرورات والأحداث: (إتمامات وإنجازات))[7] بكونه تمايزا جوهريا وحاسما، من الوجهة التركيبية والدلالية، بيد أن التمايز بين السيرورات والأحداث، أو بين الإتمامات والإنجازات قد لا يكون بالدرجة نفسها. فأساس التغاير بين الحالات ومختلف الحدثيات (eventualities) يرتبط، في العمق، بطبيعة البنية التكوينية لكل حدثية. فغالبا ما تعبر الأحداث عن بنية مركبة، بخلاف الحالات التي تعبر عن وضعيات بسيطة. ويمكن أن نفترض، بعد فون ورايت (1963) Von Wright، نقلا عن دفدسن (1980:43-61)، أن الحدث يحتوي على بنية مركبة من الحالات. إذ يجوز تصور

---

[7]. لاستجلاء الفروق الجوهرية بين الأنماط المختلفة من الأوضاع، يرجع إلى و تيني (1987) Tenny وفركويل (1997) Verkuyl

الحدث بمثابة زوج من الحالات يعبر عن تغير (change) من الحالة البدئية (initial state) إلى الحالة النهائية الناتجة (result/fnal state) بواسطة المنفذ. ويمكن التمثيل لمسار التغير في الحالة بالنسبة للحدث بقضية من قبيل (21) من خلال الصياغة الصورية الواردة في (22):

(21) فَتَحت المرأة البابَ

(22) أ) س ينجز ح، حيث ح يمثل تغير الحالة أ إلى الحالة ب

ب) ح = حا$_1$ ⟵ حا$_2$ (ح= حدث، حا= حالة)

إن الحدث (فتح)، في (21)، يصف وضعا يحتوي على تغير من حالة إلى حالة: فهناك منفذ للحدث هو (المرأة)، ومسار للتغير قام فيه المنفذ بجعل "ح" يحدث ويتأوج، عبر نقل موضوع "ح"، أي (الباب)، من حالة بدئية (حالة كون الباب مغلقا) إلى حالة ناتجة (حالة كون الباب مفتوحا). وهذا يبين أن الحدث، في العمق، ليس سوى صيرورة (becoming) أو تغير في بعض صفات أو حالات موضوع الحدث السببي (المحور).

ويمثل شيشولم (1964) Chicholm، استنادا إلى دفدسن (1980: 43-61)، لبنية الحدث بالصياغة الصورية التالية:

(23) س) جعل ح يحدث أو أن س تسبب في حدوث ح

ويمكن أن نستخلص من الصياغة، أعلاه، ما يلي:

- ارتباط الحدث بخاصية المنفذية؛
- تعبيره عن تغير في الحالة (الصيرورة)؛
- اقترانه بخاصية السببية (في الغالب)؛

• الحدث زوج من الحالات، حيث تتغير الحالة الأصلية إلى حالة ناتجة.[8]

في المقابل، تعبر الحالات عن وضع بسيط غير مركب. فالحالة في (24):

(24) حزن زيد على موت أبيه طوال الوقت

تعبر عن وضع متجانس لا يحتوي على نقطة يتغير فيها الوضع إلى وضع مغاير. فحزن "خالد" يمثل حالة متجانسة، حيث "حا" صادقة في "ز" (أي زمن معين)، وحيث "ز" هو طوال الوقت.

ويمكن أن نفترض، بعد دفدسن (83:1980)، أن المنفذية (agency) والقصدية (intentionality) سمتان تميزان الأحداث عن الحالات: فمن الروائز (tests) التي تفحص هذا الفرق رائز الفعل الجهي الخفيف: "فعل/قام بـ" الذي يدل على المنفذية، حيث تسوغ الأحداث الاقتران به، بينما لا تتيح الحالات هذا الاقتران. وتكشف المعطيات المضمنة في (25) عن التمايز الناشئ بين طبقة الأحداث وطبقة الحالات:

(25) أ) ضَرَبَ الرجلَ

ب) قام بضَرْبِ الرجلِ

ج) فعَلَ الضرْبَ بالرجل

د) أحبَّ زيد فعالَهم

هـ) *قام زيدٌ بحبِّ فعالِهم

و) *فعَلَ زيدٌ الحبَ بفعالِهم

[8] راجع، في هذا الصدد، دفدسن (1980: 149).

ويجوز رصد التمايز الكامن بين الأحداث والحالات من خلال الصياغتين الواردتين في (26)، تباعا، حيث الصياغة الصورية (26ب) لاحنة وغير ممكنة بسبب من عدم تناغم المحمولات الدالة على الحالة والفعل الجهي الخفيف المنظور المتجلي في "فعل":

(26) أ) أ فعل ح (أ= منفذ، ح= حدث)

ب) * أ فعل حا (أ= منفذ، حا= حالـة، النجمة (*) رمز للحن)

الرائز الإضافي الذي يمايز بين الأحداث والحالات أن الأحداث تسوغ التراكيب الفاصلة (cleft constructions) ولا تستسيغها الحالات، على نحو ما يبدو من التقابل في (27):

(27) أ) قرأ الناقدُ الكتابَ

ب) ما فَعَلَهُ الناقدُ هو القراءة

ج) حزِنَ زيدٌ على فراق أمه

د) * ما فَعَلَهُ زيدٌ هو الحزن

الرائز الثالث الذي يجعل الحدث متمايزا عن الحالة يكمن في تعبيره عن القصدية، كما يتبين من تسويغه لظروف الكيف من قبيل: "عمدا". المقتضية لدلالة القصدية، مقابل عدم اقتضاء الحالة للظروف الدالة على القصد، على نحو ما هو باد من التقابل التركيبي الوارد في (28):

(28) أ) حطم اللصُّ النافذةَ عمدا

ب) *حزِن زيد على صديقه عمدا

فجليٌّ من (25) أن حدث "الضرب" يقتضي المنفذية والقصدية ويستلزمها. وهذا ما يفسر توارد اسم الحدث وتلاؤمه مع الفعل الجهي الخفيف (فعل). في حين أن الفعل "أحب" أو "حزن" المعبر عن الحالة لا يدل على المنفذية أو القصدية، لأن "زيد"،

في (25د) ليس منفذا، بقدر ما هو معان (experiencer) نفترض أنه حال في محل يكمن في الحالة النفسية، وقد تكون الحالة (النفسية) ذاتها منفذا أو حالا يحل في الذات المتكلمة بوصفها محلا للحالة التي عنها يعبر المحمول، كما يبدو من المصدر (حزن) أو (نوم) في (29) الدال على الحالة:

(29) أ) *قمتُ بالنوم/* فعلتُ النومَ

ب) قمتُ للنومِ

ج) فَعَلَ فيَّ النومُ فعلَه

د) راودني/غَشِيَنِي النومُ

هـ) *فعلتُ الحزْنَ

و) غَمَرَني الحزنُ

ز) قام الحزنُ بغمري

هذه المعطيات قد تمنحنا تفسيرا للتعارضات الواردة، في (25) و(29)، التي تجد تفسيرها الطبيعي في خاصيتي المنفذية والقصدية اللتين إليهما تفتقد الحالات. إن الفرق بين الأحداث والحالات فرق مقترن، في العمق، بالبنية الجهية (aspectuality)، أساسا. وللتعبير عن هذا التغاير، ندخل، بناء على فركويل (Verkuyl (23:1997، محمولات إضافية في التمثيل المنطقي لتعبر عن حصول (holding) الحالة وتأوج (culmination) الحدث. ويمكن التمثيل للتقابل بين الصورة المنطقية للأحداث والبنية المنطقية للحالات من خلال (30):

(30) أ) الأحداث: (Eح) [أوج (ح)]

ب) الحالات: (E حا) [حصول (حا)]

إن المحمول "أوج"، في (30أ)، يشير إلى أن الحدثية: "ح" قد اكتملت تطورها وانتهت إلى نقطتها النهائية بوصفها الهدف الذي يمثل اكتمال مسار (path) "ح". في

حين، يرمز المحمول "حصول"، في (30ب)، إلى أن الحدثية: "ح" تحصل في زمن موافق لزمن التلفظ أو الخطاب (Speech)، حيث تعبر عن عدم اكتمالها وانتهائها إلى نقطة تنهي "ح". وبناء على ذلك، فحينما نوظف الترميز: [أوج (ح، ز)]، فنعني به، تحديدا، أن الحدثية: "ح" عبارة عن حدث يتأوج في زمن "ز". بينما نقصد، عندما نوظف الترميز: [حصول (حا، ز)]، أن "حا" عبارة عن حالة وأن فاعل الحدثية معانٍ يوجد في الحالة "حا" في زمن "ز".

من الدلائل التي تدعم هذا التحليل أن المحمولات المطاوعة (inchoativepredicates) لا تتناغم مع المنفذية والقصدية. وهذا ما يفسر لحن التراكيب التي تتوارد فيها مع الفعل الجهي الدال على المنفذية، مما يوحي بأن المحمولات المطاوعة هي بمثابة حالات ناتجة، كما سنبين، في فقرات لاحقة. وخلافا لذلك، تسمح المحمولات المنعكسة (reflexive predicates) بالفعل الجهي المنفذي، لدلالتها على المنفذية والقصدية، كما يؤشر إلى ذلك التعارض الدلالي بين (31) و(32). ويمكن أن نفسر هذا التباين الدلالي بين النمطين من المحمولات بكون المحمولات المطاوعة تقوم بنزع أعلى دور دلالي من البنية التركيبية والدلالية المتمثل في (الفاعل/المنفذ)، مقابل المحمولات المنعكسة التي تنزع أسفل دور دلالي المتجسد في دور (المفعول/المحور)، عادة:

(31) أ) كَسَرَ الزمنُ الرجلَ

ب) انْكسرَ الرجلُ (قراءة المطاوعة)

ج) قامَ الرجلُ بالانكسار

د) كَسَرَ الطفلُ الصحونَ

ه) قامَ الطفلُ بكَسْرِ الصحونِ

(32) أ) حَجَبت المرأةُ نفسَها عن الناس

ب) احتجبت المرأةُ عن الناس (تأويل الانعكاس)

ج) قامت المرأةُ بحَجْبِ نفسِها عن الناس

د) قامت المرأةُ بالاحتجابِ عن الناس

إن لحن التركيب (31ج) المشتمل على المحمول المطاوع لا يجد تفسيره إلا في ظل افتراض غياب المنفذية والقصدية اللتين يحتوي عليهما المحمول المنعكس في (32)، للتباين فيما تنزعه اللاصقة الصرفية في كل منهما: لاصقة "النون" الصرفية في (انفعل) مع دلالة المطاوعة ولاصقة "التاء" في (افتعل) مع دلالة الانعكاس.

وعلى نحو ما أكدنا، أعلاه، فإن الحدثيات الحالات لا تدل على المنفذية، مثلما لا تقتضي القصدية. وهذا يظهر من عدم تسويغها لقاعدة صورية من قبيل (26ب). ويمكن للحالات أن تدل على المنفذية والقصدية، حالما تقترن بمحمول جهي (لاصقة السببية/الجعلية المتمثلة في الهمزة مع الصورة الصرفية [أَفْعَل، إِفْعال] أو التضعيف مع صورة [فَعَّل، تَفْعيل]) دال على الحدث الذي ينشط المحمول المحوري الرئيس ويفعِّله ويجعل منه فعلا إراديا يشتمل على دلالة المنفذية، كما يتضح من المحمولات النفسية السببية الواردة في (33) التي صارت أحداثا تعبر عن تغير في الحالة، حيث "زيد" منفذ يقوم بنقل صديقه من حالة اللاحزن/الفرح إلى حالة الحزن:

(33) أ) أَحْزَنَ زيدٌ صديقَه

ب) قامَ زيدٌ بإحزانِ صديقِه

ج) نَوَّمَ الطبيبُ المريضَ مغناطيسيا

إطار الدلالة الصورية، لتشكل المدخل الملائم لمقاربة المحمولات المطاوعة من حيث هي بنيات نقيضة ومضادة للبنيات السببية. من القضايا المحيلة على الحالة التراكيب الواردة في (34):

(34) أ) الفيلسوف متشائم

ب) عرف أوديب الحقيقة

يثير هذان التركيبان وتراكيب مماثلة مشتملة على نمط الحالة إشكالية حقيقية تتمثل في كيفية رصد بنيتها المنطقية والعناصر المكونة لبنية المعنى فيها، بحكم كونها تدل على حالات وليست تحيل على أحداث. فإذا كان المحمول "أخرج"، على سبيل المثال، يدل على نمط الحدث فإن المحمول "عرف" المضمن في (34) معبِّر عن نمط الحالة، طالما أنها حدثية تحيل على وضع ثابت وقار ليس يحتوي على نقطة بداية ولا نقطة نهاية. ومن المكن توقع أن القضايا الدالة على الحالات لا تشتمل

وتوصف الوقائع ?facts بكونها شبيهة بالقضايا، غير أن ما يميزها أنها قضايا صادقة، بالضرورة. لأجل ذلك، فهي عبارة عن وقائع قضوية?? propositional facts أو وقائع عينية ?concret facts??، من قبيل (4أ)، التي يمكن إعادة صياغتها بتوظيف عبارة "واقع"، في (4ب):

(4) أ) ندمت مريم على أن قامتْ بشتْمِ خالدٍ

ب) ندمت مريم على واقعِ كونِها شَتَمتْ خالداً

ويميز دفدسن (1980) الوقائع عن الأحداث بكون هذه الأخيرة تمثل عبارات مفردة صادقة في ذاتها من قبيل (5أ). بينما تكون الوقائع مطابقة للقضايا برمتها، وتكون صادقة، ضرورة، كما في (5ب):=

(5) أ) قراءةُ الرجلِ الجريدةَ... (حدث)

ب) كوْنُ الرجلِ قرأ الجريدةَ... (واقعة)

في المقابل، تتسم الحالات بأن لها شروطا ذاتية متمايزة عن القضايا أو الوقائع القضوية: فالحالات تتميز باحتوائها على مشاركين أحاديين: فإذا كانت "معرفةُ مريمَ كاتبَ المقدمةِ" تؤول بوصفها حالة، فإنها ستكون الحالة نفسها، كما في "معرفةُ مريمَ ابنَ خلدون"، إذا كان "كاتب المقدمة" هو"ابن خلدون" نفسه.

إن السمة المميزة التي تفصل الحالات عن القضايا والوقائع أنها بسيطة، بينما القضايا والوقائع مركبة.

راجع، في هذا الشأن، فاندلر (1967) ودفدسن (1980) وبارسنز (1990).

على الموضوع "ح"، بوصفه متغيرا حدثيا (event variable) يربطه سور وجودي في الصورة المنطقية للتباين في طبيعة البنية الدلالية والجهية التكوينية بين الحدث والحالة.

لتوفير حل للإشكال الذي تطرحه الحدثيات الحالات على مستوى تسويرها والتمثيل لها، نفترض، وفقا لمقاربة الحالة التحتية (underlying state) بالصورة المتشكلة في بارسنز (643:1995) أن الحالات من قبيل (34) تعبر عن تسوير وجودي للحالات، حيث تحتوي صورتها المنطقية على موضوع تحتي خاص بالحالة نرمز له بـ"حا"، باعتباره متغيرا مربوطا ومسورا، بكيفية جودية. ونفترض، تبعا لذلك، أن موضوع الحالة "حا" يضطلع بالوظيفة نفسها التي بها يقوم الموضوع الحدثي المتغير "ح" مع الأحداث.

ويمكن التمثيل للتراكيب الإسنادية المنسوبة (attributive) التي تحمل فيها على الأسماء صفات دالة على الحالة من قبيل (متشائم)، في (34أ)، وللمحمولات الدالة على الحالة مثل (عرف)، في (34ب)، بالبنيتين المنطقيتين التاليتين، تباعا:

(35) أ) (E حا) [حا حالة كونه متشائما & معان (حا، الفيلسوف)]

ب) (E حا) [معرفة (حا) & معان (حا، أوديب) & محور (حا، الحقيقة)]

ففي (35ب)، تشتمل البنية المنطقية على سور وجودي (E) يربط الحالة "حا"، من حيث هي متغير مربوط ضمن القضايا المحيلة على الحالات، تماما كما في القضايا الدالة على الأحداث[1]. فالصورة المنطقية، في (35ب)، تقرأ كما يلي: يوجد متغير الحالة "حا" بوصفه موضوعا يربطه سور وجودي يتمثل في (E)، حيث "حا" معرفة معانيها هو أوديب ومحورها هو الحقيقة.

فيما يقترن بالقضايا المركبة الدالة على الحالات مثل المحمول "اعتقد" المنتقي لفضلة قضوية، فيمكن أن نمثل لها بالتركيب الوارد في (36أ) الذي نسند إليه تمثيلا منطقيا، من نمط (36ب)، حيث يتم التمثيل للمفعولات المباشرة القضوية للمحمولات الحالات المتعدية غير السببية بوصفها محاور وليست منفذات:

(36) أ) تعتقد مريم أنَّ هناك حياة في المريخ

ب) (E حا) [اعتقاد (حا) & معان (حا، مريم) & محور(حا، أن هناك حياة في المريخ)]

فمريم باعتبارها معانيا، تتواجد في الحالة "حا"، حيث "حا" هي "الاعتقاد" وأن قضية (أن هناك حياة في المريخ) عبارة عن محور، لأنها تمثل موضوع حالة الاعتقاد.

وبناء على هذا التحليل، نفترض أن العلاقة الدلالية المركزية التي تشكل بؤرة التعبير المنطقي ضمن المحمولات الدالة على الحالات تتجسد في التعالق الناشئ بين الذات المعانية (experiencer entity) والحالة التي يدل عليها المحمول. نصطلح، بعد بارسنز (644:1995)، على هذه العلاقة الدلالية بعلاقة التواجد في الحالة (beingin state) أو علاقة الحالية (In-ness relation). ففي محمولات من قبيل (37):

(37) أ) حزِن خالدٌ

ب) عرف العالمِ الجوابَ

يوجد خالد في حالة حزن، بينما يوجد العالم في حالة معرفة. فعلاقة التواجد في الحالة تعبر عنها، لسانيا، مقولة الحرف "في". ويمكن التمثيل لهذه العلاقة الدلالية من خلال الصياغة الصورية التالية:

(38) ذ في حا (ذ= ذات معانية، حا= حالة)

وبناء على الصياغة الصورية الكامنة في (38)، يمكن إعادة التمثيل للتركيب (37أ) بالصورة المنطقية في (39)، التي يتم فيها تأويل وجود مقولة حرف ضمني غير منظور (invisible) يكمن في مقولة الحرف□ "في" الدالة على الحالية أو تواجد المعاني في حالة معينة:

(39)□□ (E حا) [حا حالة كونه حزينا & في (حا، خالد)]

إن القضايا التي تشتمل على حروف أو ظروف معبرة عن المحلية (location) نحو (فوق، تحت، في) يمكن اعتبارها نموذجا طرازا للقضايا الدالة على الحالات، كذلك. ويجوز التمثيل للبنيات المحلية (locative structures) المعبرة عن وضع الحالة بالتركيب الوارد في (40أ) الذي يتخذ البنية المنطقية الواقعة في (40ب):

(40) أ) العصفور فوق الشجرة

ب) (E حا) [فوق (حا، الشجرة) & محور (حا، العصفور)]

ويمكن أن نمدد التحليل المحلي للحالات من قبيل (41أ) إلى الأسماء الدالة على الحدث الناتج الذي يؤول باعتباره حالة نتيجية (resultative state) مثل"انهيار"، في (41ب)، الذي يمكن أن يتلقى تأويلا منطقيا مماثلا لـ(41ج):

(41) أ) العصفور في الحديقة

ب) "الذاتُ في انهيارٍ متجدد"[10]

ج) (E حا) [معان (حا، الذات) & في (حا، انهيار) & متجدد (حا)]

---

[10] عبد الله العروي (1996: 80).

وارتباطا بالتراكيب الإسنادية المنبنية بين اسمين نتيجين، كما في (42أ)، حيث تحمل على الموضوع الاسمي الحدثي (الكتابة) المؤول على نتيجة الحدث صفةٌ حملية (إبداع) باعتبارها اسم حدث نتيجيا كذلك، فيمكن أن نحللها بوصفها نماذج ممثلة للقضايا الدالة على الحالات، بحكم أن الأسماء الدالة على نتيجة الحدث تصير دالة على حالات وليس على سيرورات. ويجوز أن نمثل لها بالبنية المنطقية الواردة في (42ب):

(42) أ) الكتابة إبداع خاص

ب) (E حا) [حالة كونه خاصا & محور(حا، الكتابة) & إبداع (الكتابة)]

وبعد تطوير توصيف لطبيعة المحمولات الدالة على الحالات ورصد تمثيلها المنطقي، نبحث، في الفقرة التالية، في كيف يمكن أن نمثل للمحمولات المطاوعة التي تتناغم والتأويل غير السببي الدال على الحالة.

6. تسوير البنيات المطاوعة وفرضية الحالة

غالبا ما تستلزم البنية المطاوعة (اللازمة)، من قبيل (43)، وجود العامل "صار" (become). وعبر إدماج هذا التصور في التحليل، يمكن أن نفترض أن المحمولات الدالة على الحالة تقوم بانتقاء مقولة الصفة التي تتناغم ونمط الحالة. فصيرورة الباب مغلقا تعبر عن كون الباب في حالة انغلاق. اعتدادا بذلك، نوظف العامل أو الفعل الخفيف اللازم المجرد "صار" ليمثل للعلاقة الناشئة بين الحدث وبين الحالة الهدف (target state). ويمكن أن نسند لتراكيب مثل (43أ) بنية منطقية من قبيل (43ب):

(43) أ) انغلاقُ النافذة حال دون تمام ما كان مخططا له.[11]

[11] ثمة فروق دلالية جوهرية بين اسم الحدث المطاوع، في (1أ)، وبين الصفة، في (1ب):

ب) (E ح) [أوج (ح) & محور (ح، النافذة) & (Eحا) [كونها منغلقة (حا) & محور (حا، النافذة) & حصول (حا) & صيرورة (ح، حا)]]

وفي هذا الصدد، يمكن إبداء ملاحظة وصفية بخصوص دلالة الصيرورة المعبر عنها في (43ب) تتمثل في أن محور حدث الصيرورة هو ذاته محور الحالة الهدف، كما تعبر عن ذلك الصياغة (44):

(44) صيرورة (ح، حا) ⟵[محور (ح، أ) = محور (حا، أ)]

واعتمادا على مبدأ الاقتصاد في التمثيل وتجاوزا لخاصية الحشوية (redundancy) التي ترتبط بمحور الحدث والحالة في البنية (43ب)، يمكن اللجوء إلى إسقاط أحد المحورين لنحصل على البنية (45):

(45) (Eح) [أوج (ح)&محور (ح، النافذة)&(Eحا) [كونها منغلقة (حا)&صيرورة (ح، حا)]]

---

(1) أ) البابُ مغلقٌ
ب) انغلاقُ البابِ
ج). A closed door

حيث قراءة الصفة (مغلق)، في التركيب (1 أ)، تتعلق بباب ليس مفتوحا، الآن، لكونه يعبر عن حالة لا صيرورة فيها.. في حين أن قراءة اسم الحدث المطاوع (انغلاق)، في (1ب)، هي أقرب إلى المشارك الماضي (past participle) (closed)، في الأنجليزية، في (1ج)، حيث يدل اسم الحدث على أن هناك بابا قد كان مفتوحا سابقا فتم إغلاقه، مما يفيد أن المطاوعات اللازمة تعني: صيرورة "س" "ص"، حيث "س" تصير "ص" (صفة). وعليه، فصورة الصفة ليست تستلزم أي تغير ناتج عن صورة الفعل، بالضرورة. فالتركيب (1أ) قد يعبر عن باب لم يفتح ولم يغلق، أبدا، بواسطة أحد. غير أن صدقية الصورة المطاوعة اللازمة، في التركيب (1ب)، تفترض صدق صورة الصفة على قراءة التزامن أو التأويل على زمن سابق، إذا كان الباب مغلقا في ز (أي زمن معين أو قبل ذلك)، فيتعين أن يكون الباب مغلقا في ز (أو قبل ذلك).

وتعبر البنية المنطقية الواردة في (43) أو (45) عن تساكن واضح بين حدث صريح وحالة ضمنية: الحدث المربوط من قبل السور الوجودي، بصورة صريحة، كما يدلل على ذلك تضمن التركيب (43أ) لعبارة صريحة (implicit) دالة على ذلك تتمثل في اسم الحدث (انغلاق). ولقد تحقق الترميز لهذا الحدث المحوري بـ"ح" باعتباره متغيرا حدثيا مقيدا، من الوجهة الدلالية، وليس حرا. ثم الحالة الساكنة المسورة، بشكل ضمني، من قبل السور الوجودي، لغياب مقولة معجمية صريحة محيلة على الحالة كالصفة "منغلقة"، مثلا، بالنظر إلى أن حضور الحالة في البنية المنطقية يحظى بأنطلوجية تأويلية منطقية وليس معجمية أو لسانية، بفعل ما تتيحه العبارة الاسمية (انغلاق) من تأويلها على الصفة (منغلقة). ولقد جرى الترميز للحالة الضمنية المسورة، وجوديا وليس جنسيا (generically) بـ"حا"، بوصفها متغيرا دالا على الحالة التي تقتضي التأويل على النتيجة والتواجد في وضع متناغم ومنسجم وليس على قراءة السيرورة (process).

لنلاحظ، ارتباطا بالتركيب (43) وبنيته المنطقية (45)، أن المحمول المطاوع المعبر عنه معجميا من خلال اسم الحدث (انغلاق) وصرفيا عبر الصيغة الصرفية [انفعال] يمثل بنية مضادة، من الوجهة الدلالية، للمحمولات السببية، بالمعنى الذي وقفنا عنده في الفقرات السالفة: إذ بينهما علاقة تناف وتعارض واضح. فالبنية الدلالية والمنطقية للمحمول المطاوع في البنية (45) لا تشتمل على الدور الدلالي المتعلق بالعلة (cause) الذي يمثل الذات المتسببة التي تسببت في تحقق الحدث وحصوله، مثلما لا تحتوي على دور المنفذ الذي قام بإنجاز حدث (الانغلاق) الذي لا يقتضي حدوثه وجود ذات خارجية كانت خلف انتهاء موضوع المحمول المطاوع

(النافذة) إلى حالة الانغلاق، تدليلا على تأثره بالحدث في غياب أي مؤشر على الذات المتسببة في هذا الحدث. ونفترض أن البنية المنطقية المضمنة في (45) تعبر عن صيرورة وتحول في الوضعية المقترنة بموضوع الحدث المطاوع المتحول من وضعية الانفتاح إلى حالة الانغلاق دون اقتضائه تضمن البنية التركيبية لوجود ذات علية مسؤولة عن هذا التغير، خلافا للمحمول السببي الذي يقتضي، بالضرورة، اشتماله على الموضوع الخارجي المتسبب في تحقق الحدث المحوري.

ويتجلى التمايز الدلالي والمنطقي بين المحمولات السببية من قبيل (13) والمحمولات المطاوعة مثل (43أ)، على المستوى اللساني، في احتواء المحمول السببي على فعل جهي خفيف متعد ومجرد يسوغ ضم الموضوع الخارجي (الذات المتسببة) إلى البنية المعبرة عن السببية من حيث هو فعل يمكن أن يتحقق، معجميا، من خلال أفعال جهية نحو: "جعل، قام، فعل، تسبب" محيلة على السببية، غير أنها ليست مشتملة على حدث محوري. وقد تتمظهر الدلالة السببية، من الوجهة الصرفية، من خلال تضمن المحمول السببي للاصقة صرفية دالة على السببية، مثل المكون الصوتي [أ] في صورة [أَفْعَل، إِفْعال] أو التضعيف من خلال تردُّد الصوت المحوري الوسيط ضمن بنية المحمول في صورة [فعَّل، تفعيل].

في حين يشتمل المحمول المطاوع على فعل خفيف ناقص/لازم مندمج ببنية المحمول يقوم بمهمة نزع هذا الموضوع الخارجي وإسقاطه من البنية، للتعبير عن دلالة الصيرورة والتحول في وضعية وحالة الموضوع المتأثر بالحدث الذي عنه يعبر المحمول المطاوع في حل عن الدلالة على الذات المتسببة في الحدث والحالة

الناتجة. وخلافا للبنية السببية، يتمظهر الفعل الخفيف المجرد مع بنية المطاوعة، على المستوى المعجمي، عبر محمول فعلي جهي نمطي يتجسد في "صار" أو "وقع"، وصرفيا من خلال اللاصقة الصرفية المعبرة عن دلالة المطاوعة المتمثلة في سيرورة اندماج صوت النون بالموقع الأول من بنية المحمول في صورة [إنْفَعَل، إنْفِعال]، فضلا عن الهمزة المتقدمة عليه التي تمكن من تهجية العبارة، صوتيا.

ولقد افترضنا في الرواعي (2004ب:100-113) أن الفعل الخفيف السببي (جعل) يقوم بوظيفة تسويغ الموضوع الخارجي المتجسد في الدور الدلالي المتسبب/الجاعل أو المنفذ، فضلا عن فحص سمة إعراب النصب البنيوي التي يحملها الموضوع الداخلي (مفعول السببية). وهو فعل يرد مع النماذج المتعدية (النماذج المنصوبة (accusative patterns))، عادة. في حين أن الفعل الخفيف "صار" لا ينهض بمهمة ضم الموضوع الخارجي/الجاعل/المنفذ إلى البنية الدلالية للمحمول المطاوع، كما لا يضطلع بوظيفة إسناد إعراب النصب إلى الفضلة، على المستوى التركيبي. ويرد مع النماذج اللازمة (والأركتية (ergative patterns))،[12] في الغالب، كما يتبين من التقابل

---

12 تقيم عدد من الأبحاث والدراسات التركيبية والدلالية (لاينز lyons (1971) وبوك بونيما Bennema Bok (1991) وألكسيادو Alexiadou (1999)) تمايزا بين المحمولات المنصوبة (accusatives) والمحمولات الأركتية (ergatives). وهما مفهومان يوازيان مصطلحي "المحمولات السببية" و"المحمولات المطاوعة"، على التوالي. وفي هذا السياق، يعتبر لاينز (350:1971) المحمولات السببية/المنصوبة محمولات مشتملة على محلين (two places) مثل المحمول: قتل أو ثلاثة محلات نحو المحمول: منح، مما يجعل هذه المحمولات ذات بنية متعدية، على المستوى التركيبي. في حين تحتوي المحمولات الأركتية على محل واحد مثل المحمول: مات، حيث يؤول الفاعل التركيبي لهذه المحمولات الأركتية بوصفه مفعولا (محورا=ضحية)، على المستوى الدلالي. ويمثل لاينز (352:1971) للتمايز بين النمطين من المحمولات بالمعطيات الإنجليزية الواردة في (1) و(2)، تباعا. ويمكن التمثيل لها بالبنيات التركيبية العربية الواردة في (3) و(4):

(1) أ) The stone moved

ب) John moved

(2) John moved the stone

التركيبي بين البنية السببية المقتضية للدلالة الجعلية في (46) والبنية المطاوعة التي تقتضي دلالة الصيرورة فقط في (47):

(46) أ) أذابَ الفزيائي المادةَ.

ب) جعلَ الفزيائي المادةَ ذائبةً.

---

(3) هَمَرَ الماءُ (بمعنى انهمر وصبَّ)

(4) هَمَرَ السقاءُ الماءَ.

وارتباطا بذلك، يفترض لاينز أن ثمة علاقة تركيبية ودلالية بين المحمولات الأركتية/المطاوعة/اللازمة، كما في (1أ) و(3) والمحمولات المنصوبة/السببية/المتعدية، كما في (2) و(4)، تتمثل في أن فاعل المحمول الأركتي اللازم (the stone) في (1أ) أو(الماء) في (3)، يصير مفعولا للمحمول السببي المنصوب المتعدي في (2)، عبر إدماج مركب اسمي (John) أو (السقاء) في الموقع التركيبي للفاعل الذي يؤول، دلاليا، باعتباره منفذا أو علة متسببة في حصول الحدث. ويفترض لاينز أن المحمولات المتعدية من قبيل (2) و(4) يتحقق اشتقاقها من محمولات لازمة من نمط (1أ) و(3) عبر تحويل الأركتية أو السببية (ergative or causative transformation).

في نفس الاتجاه، يقرر ألكسيادو (26:1999) أن التراكيب الأركتية تتمايز عن التراكيب المنصوبة في كونها تراكيب مناظرة في بنيتها للبنيات المبنية لغير الفاعل: ففي البنيات الأركتية، يجري ضم المحمول إلى الفاعل، بينما يضم ضمن التراكيب المنصوبة إلى المفعول، ثم يتم ضم ناتج هذه العملية إلى الفعل. ويرتبط التباين الكامن بين اللغات المنصوبة كالعربية واللغات الأركتية كاليونانية، في إطار هذا التصور، بمدى قوة وغنى المقولة الوظيفية المسؤولة عن إسناد الإعراب الضروري (مقولة الصرفة (inflection) مع نسق الأفعال ومقولة الحد (determiner) مع بنية أسماء الحدث).

واقترانا بالموضوع نفسه، يقترح مارنتز (1984)، وفقا لألكسيادو (27:1999)، وسيطا أسماه الوسيط الأركتي (the ergative parameter) الذي يرصد العلاقة الممكنة والمفترضة بين الموضوعات الاسمية في البنية التركيبية والأدوار الدلالية في البنية الدلالية:ففي اللغات/التراكيب المنصوبة= =يتحقق إسناد دور المنفذ إلى وظيفة الفاعل ودور المحور أو الضحية (patient) إلى وظيفة المفعول، في حين يتم ربط دور الضحية بوظيفة الفاعل ضمن اللغات/التراكيب الأركتية.

ويقترح بوك بونيما (1991)، استنادا إلى ألكسيادو (29:1999)، وسيطا إعرابيا يفترض فيه أن الأركتيات تتميز بسمة جوهرية كامنة في عدم قدرة المحمولات المتعدية على إسناد الإعراب البنيوي، ومن ثم تفرض المحمولات الأركتية سيرورة إسناد الإعراب الذي يتلقاه الفاعل، عادة، (سمة الرفع (nominative) مع نسق الفعل وسمة الجر (genitive) مع بنية اسم الحدث) إلى المفعول، مع التواري الضروري للموضوع الاسمي الشاغل وظيفة الفاعل، تماما كما يحدث في التراكيب المبنية لغير الفاعل (passives).

وللتفصيل في خصائص البنيات الأركتية وتقديم تحليل نسقي للبنية التركيبية والدلالية لهذه التراكيب وكيفية اشتغالها، أحيل على: لاينز (1970: 350) Lyons والكسيادو (1999: 26) Alexiadou والرواعي (2004ب: 106).

ج) (جعل (أ (س (ص))))، حيث (أ= الذات السببية/المنفذ، س= الموضوع الداخلي المحور، ص= صفة)

(47) أ) نَضِجَت الثمارُ

ب) صارت الثمارُ ناضجةً

ج) (صار (س (ص)))

ومن الممكن أن نطور الصياغة الصورية الواردة في الرواعي (2004ب:100) التي تعبر عن التغاير الكامن بين البنية السببية والبنية المطاوعة من خلال البنيتين الصوريتين الواردتين في (59)، تباعا:

(48) أ) البنية السببية: فعل خفيف متعد [+ ذات سببية خارجية]، حيث ف= جعل

ب) البنية المطاوعة: فعل خفيف لازم [- ذات سببية خارجية]، حيث ف=صار/وقع.

من الدلائل التي توحي بهذا التمايز في التأويل الدلالي بين النمطين من المحمولات أن البنية السببية تسوغ، عادة، الجمل السببية والمراقب المنفذي (controller agentive) اللذين يدللان على حضور الذات السببية في البنية التركيبية والدلالية للمحمول السببي، بخلاف البنية المطاوعة التي لا تتلاءم والنعت بالجمل السببية ولا تتناغم وحضور المنفذ أو الذات السببية في التركيب، كما يبدو من المعطيات الواردة في (49) و(50)، على التوالي:

(49) قطعَ العاملُ الحبلَ لإبلاغهم بالخطر المحدق بهم

(50) أ) *انقطعَ الحبلُ لإبلاغهم بالخطر المحدق بهم

ب) *انقطعَ العاملُ الحبلَ (التنجيم رمز للحن)

هذه المعطيات التحليلية وغيرها توحي بأن البنية المطاوعة بنية نقيضة ومضادة للبنية السببية (anti causative)، من الوجهة التركيبية والدلالية والمنطقية، تماما كما

يقع بين المحمولات الأركتية والمحمولات المنصوبة من جهة وبين المبنيات للفاعل والمبنيات لغير الفاعل، من جهة ثانية.

خلاصة

لقد حاولنا، في هذا المقال، أن نطور نظرية ترتبط بالتمثيل الدلالي والمنطقي للمحمولات السببية ومقابلاتها المطاوعة متبنين نظرية التسوير إطارا منهجيا للاشتغال. وأبرزنا، في سياق ذلك، المكونات المشكلة للبنية الدلالية والمنطقية للمحمولات السببية. كما دققنا في طبيعة البنية السببية من وجهة نظر لسانية ومنطقية، وترصدنا الكيفية التي بمقتضاها يتم تسوير المبنيات السببية استنادا إلى فرضية الحدث الضمني. ولقد عمدنا إلى تعميم المقاربة الحدثية التحتية وتمديدها لتطال مختلف الحدثيات بما فيها القضايا الدالة على الحالات وكيفية التمثيل المنطقي لها، لتكون مدخلا ملائما لبلورة تحليل للمبنيات المطاوعة وكيفية التمثيل لها وتسويرها تأسيسا على فرضية الحالة الضمنية.

المراجع

الرواعي، عبد الصمد: 2002، تسوير الحدث والتأويل الدلالي، مداخلة تم إلقاؤها ضمن الندوة التي تم تنظيمها بالرباط في الأيام اللسانية الوطنية الخامسة حول: البنى التسويرية ودلالة الأحياز، نظمها معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بتنسيق مع جمعية اللسانيات بالمغرب.

الرواعي، عبد الصمد: 2004أ، *بنية المصدر التركيبية والدلالية*، دبلوم لنيل شهادة الدكتوراه في اللسانيات، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط.

الرواعي، عبد الصمد: 2004ب، بنى التأسيمات وفرضية الفعل الخفيف، *مجلة أبحاث لسانية*، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط، المجلد 9، العدد 1، ص. ص 93-122.

الفاسي الفهري، عبد القادر: 1997أ، *المعجمة والتوسيط*، المركز الثقافي العربي، البيضاء.

العروي، عبد الله: 1996، *أوراق*، المركز الثقافي العربي، البيضاء.

محمد باقر، الصدر: 1986، *فلسفتنا*، دار المعارف، بيروت.

Alexiadou, A: 1999, *On the Syntax of Nominalizations and Possession: Remarks on Patterns on Ergativity*, Habilitation Thesis, Universidad of Postdam.

Carmen, Sorin, D.: 2002a, *Generic Plural Indefinites and (un)Selective Binding*, CSLI, Stanford.

Chomsky, N.: 1995, *the Minimalist Program*, Cambridge, Mass, MIT Press.

Davidson Donald: 1980, *Actions & Events*, Clarendon Press, Oxford.

Dowty, D.: 1979, *Word Meaning and Montague Grammar*, Reidel, Dordrecht, Holland. Fassi Ferhi, A.: 2000, Transitivity and Plural Number, *Linguistic, Research*, **5**.1, pp: 9-75, IERA, Rabat.

Fassi Fehri, A.: 2001, Causativity, Transitivity and Iterativity as Pluralities, *Linguistic Research*, **6**.1, PP: 9-80, IERA, Rabat.

Harley, H. & R, Noyer: 1998b, Mixed Nominalizations, short verb Movement and Object Shift in English, to appear in proccedings of *NELS*, **28**.

Lyons, John.: 1971, *Introduction to Theoretical Linguistics*, Cambridge University press.

Marantz, A.: 1997, *No Escape from Syntax*, ms, MIT, Cambridge.

Marantz, A.: 1999, *Creating Words Above and Below, Little v*, ms, MIT.

Parsons, T.: 1990, *Events in The Semantics of English*, MIT press, Cambridge, Mass.

Parsons, T.: 1995, Thematic Relations and Arguments, *Linguistic Inquiry*, **26**.4, pp: 635-662.

Verkuyl, H: 1997, *Events as Dividuals: Aspectual Composition and Events Semantics*, OTS, Universityof Utrecht.